

((أثر التغييري رأس المال الممتلك على ربحية المصارف))

(دراسة تحليلية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار)

أ.م.د. رائد عبد الخالق العبيدي

م.م. زياد نجم عبد

كلية دجلة جامعة

كلية دجلة جامعة

المستخلص :

يعد رأس المال الممتلك المصرفي غاية في الأهمية ، لكونه يمثل جزء من السيولة في المصرف الذي يمثل خط الدفاع في المصرف وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف ، وذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض ، في حين يقوم بدور رئيسي إلى حد ما في تمويل الموجودات الثابتة ولاسيما أن الأهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات المصرف ، وقد سعت هذه الدراسة الى قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك المصرفي على ربحية المصارف التجارية من خلال اختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار نموذجاً لعينة البحث . وقد استخدمت خمس مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة رأس المال الممتلك في المصرف التجاري وهي نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات ، نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطرة ، نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع ، نسبة رأس المال الممتلك الى القروض ، نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات . وتم قياس أثر التغيير في رأس المال الممتلك على ربحية المصرف من خلال قسمة معدل العائد على رأس المال الممتلك على معدل العائد على الاستثمار . وقد أظهرت نتائج تحليل هذه المؤشرات تجسيد معظمها لنتائج تحليل مؤشرات المصرف .

Abstract:

Capital is a property bank is very important, because it is part of the liquidity in the bank, which is a line of defense in the bank and secured against any losses that may be exposed to the banks, and in the case of low value of any item of the assets and the lack of a dedicated absorb the decline, while play a key role to some extent in the financing of fixed assets and in particular the relative importance of fixed assets is relatively small compared to the size of bank assets.

This study sought to measure the adequacy of the capital property is banking on the profitability of commercial banks through the selection of Bank of the Middle East Iraqi investment model for the research sample. Has been used five quantitative measures to

رأس المال الممتلك الذي يعتبر الدعامة الأساسية لحماية أموال المودعين لان المخاطر التي تتعرض لها المصارف في استثماراتها تؤدي الى عدم تأمين رأس المال الممتلك لاموال المودعين وبالتالي يعرض المصرف الى الانهيار والإفلاس بسبب ما تتعرض له المصارف من مخاطر عديدة .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها (يساعد رأس المال الممتلك المصرف على مواجهة الخسائر والمخاطر التي تواجه المصرف وبالتالي ينعكس ذلك على قيمة المصرف) .

أسلوب البحث :

سيتم الاعتماد على الاسلوب التحليلي وذلك من خلال دراسة المصادر والابحاث السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث ، وكذلك جمع الملاحظات والبيانات وتحليلها بالاسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة .

((المبحث الأول: إطار مفاهيمي عن رأس المال الممتلك))

Conceptual Framework on the Capital Equity

أولاً :- مفهوم رأس المال الممتلك Owned capital Equity Concept

يمثل رأس المال الممتلك جزء من السيولة في المصرف الذي يمثل خط الدفاع في المصرف كونه يعتبر حماية لأموال المودعين وتأمينها تجاه أية خسائر قد تتعرض لها المصارف ، وذلك في حالة انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات وعدم وجود مخصص يستوعب هذا الانخفاض، في حين يقوم بدور رئيسي إلى حد ما في تمويل الموجودات الثابتة، ولاسيما أن الأهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات المصرف (عبدالفتاح، ١٩٩٤ : ٤٧) . وقد وردت عدة تعاريف لرأس المال، وبطرق عديدة، فرأس المال الاقتصادي

(Economic Capital) هو مبلغ رأس المال المطلوب لغرض تعديل المخاطر، أو مردود رأس المال المعدل على أساس المخاطر (Risk-Adjusted Return On Capital, RAROC)، أما رأس المال الدفترتي (Book Capital) فهو رأس المال الذي يثبت في الميزانية العمومية، ورأس مال السوق (Market Capital) هو المتمثل بعدد الأسهم القائمة مضروباً بالسعر الجاري في السوق . ورأس المال الزائد (Excess Capital) يعرف بأنه مبلغ التدفق النقدي الذي يزيد عما هو مطلوب لتعزيز نمو الموجودات ودفع أرباح الأسهم (3 : Teresa, 1997). في حين عرف رأس المال بأنه "الأسهم المدفوعة، والفائض، والأرباح غير الموزعة، واحتياطيات المصرف، ويطلق عليها حق الملكية، وتضاف إليه التخصيصات (المخصصات) التي يمنحها المصرف لمواجهة خسائر متوقعة

في أنشطة المصرف الخاصة بالاستثمار والإقراض" (عبد الحميد، ١٩٨٧:٥٠)، وهناك من يرى أن لرأس المال مفهومين: (١)، المفهوم الضيق المتمثل بالأسهم المدفوعة مضافاً إليها الأرباح المحتجزة، والمفهوم الحديث (الواسع) الذي يشتمل أيضاً على مصادر أخرى غير حق الملكية، كالأسهم الممتازة وأدوات الدين طويل الأجل (رمضان وجودة، ١٩٩٥: ٥٥). أما الشماخ فيعرف رأس المال الممتلك بأنه مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين في بداية حياة المصرف وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق

ثانياً :- مكونات رأس المال الممتلك :

١ - رأس المال الأساسي Core Capital ويشمل ما يأتي:

أ - رأس المال المدفوع Paid-up Capital

هو المبلغ الذي يدفعه المالكون عند تأسيس المصرف، ومن الدفعات اللاحقة للتأسيس. فإذا كان المصرف شركة مساهمة، فإن قانون الشركة يسمح بدفعة أولى، وثلاث دفعات سنوية لاحقة، لثلث منها (٢٥%) من القيمة الاسمية للأسهم. ويمكن أن يتخذ المساهمون قراراً بزيادة رأس المال خلال عمر المصرف. أما إذا كان المصرف حكومياً (عاماً)، فإن الدولة تسدد رأس المال عند التأسيس، وكذلك الدفعات اللاحقة، بهدف زيادة رأس المال (الشماخ، ١٩٩٠: ١٩٨، (Bagchi,2000:555) ،

١ - الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية، له قيمة اسمية وقيمة دفترية، وقيمة سوقية. تتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قسيمة الأسهم، وعادة ما يكون منصوصاً عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق المل كية، التي لا تتضمن الأسهم الممتازة، ولكن تتضمن الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، في حين تتمثل القيمة السوقية بالقيمة التي يباع بها السهم في سوق المال، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية. وإن القيمة الحقيقية للسهم والتي سيتم التعامل على أساسها في السوق، تتوقف على العائد الذي يتوقع تولده نتيجة لامتلاكه، أي: تتوقف على الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يتوقع أن يجنيها المستثمر (هندي، ١٩٩٩: ٨-٩). ويعد إصدار الأسهم العادية أعلى مصادر التمويل تكلفة، بسبب ضرورة تحمل مصروفات الإصدار والمخاطرة الأعلى للإيرادات التي يتحملها المساهمون قياساً بالدائنين، فإذا لم يكن المساهمون الحاليين مستعدين لشراء الأسهم الجديدة كلها، فإن سيطرتهم على المصرف سوف تخضع لعامل الاستنزاف (Control Dilution)، فضلاً عن تخفيض الرفع المالي مقابل ذلك. غير أن إصدار الأسهم الجديدة يؤدي إلى تدعيم القدرة الاقتراضية للمصرف مستقبلاً (Wall&Peterson,1987:584). (Mason,1981: 208).

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهومي رأس المال الضيق والواسع يمكن مراجعة (الشماخ، ١٩٩٠: ٤٩).

٢ - الأسهم الممتازة:

تعد الأسهم الممتازة إحدى مكونات رأس المال المدفوع، وهي أداة مالية هجينة (Hybrid) تجمع بين صفات السهم العادي والسند . وتمتاز الأسهم الممتازة بأن لها مقسوم أرباح ثابت، ولها الأولوية في الحصول عليه، كما أن العائد الثابت أو المعد مسبقاً للسهم الممتاز له آثار تتمثل بالرافعة المالية^(٢)، على غرار الآثار المترتبة على استعمال المصرف للمديونية . وبعبارة أخرى: لو استطاع المصرف تحقيق عائد من الموجودات - نسبة الأرباح الصافية إلى إجمالي الموجودات - يفوق نسبة مقسوم الأرباح إلى القيمة الاسمية للأسهم الممتازة، فإن الفائض سيكون من حصة الأسهم العادية (الشماع، ١٩٩٠: ٥٢)

ب- الاحتياطات المعلنة أو المفصح عنها (Disclosed Reserves)

هي المكون الثاني بعد رأس المال المدفوع، وتقتطع الاحتياطات من الأرباح، لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً، ومن ثم فهي بمثابة ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين، ولمساعدة المصرف في ممارسة أعماله المصرفية . ومن الاحتياطات المعلنة : الاحتياطي القانوني (الإجباري)، والاحتياطي الخاص (الاختياري)، والأرباح المحتجزة، وعلاوة الإصدار (فائض رأس المال)، وأية احتياطات أخرى لها الطبيعة نفسها. (Jessup,2000:66)

١ - الاحتياطات القانونية:

هي الاحتياطات التي يشترط القانون احتجازها بنسبة من صافي الأرباح السنوية، وذلك من أجل تدعيم المركز المالي للمصرف، وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين (رمضان وجودة، ١٩٩٥: ٥٤)، أما فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي القانوني (الاحتياطي الإلزامي)، وهو نسبة مئوية تقتطع من مجموع ودائع المصرف، إذ يتم إيداعها لدى المصرف المركزي، فكلما ارتفعت هذه النسبة أو انخفضت أثرت في حجم الائتمان المتاح للاستثمار زيادةً أو نقصاً . (Kocch&Donald,2006:546)

٢-الاحتياطات الخاصة (الاختيارية):

هي الاحتياطات التي يكونها المصرف من تلقاء نفسه، من غير أن يفرضها القانون، تحقيقاً لغرضين، هما: تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور، ومواجهة كل خسارة

^(٢)يحدث الرفع المالي كلما قام المصرف بتمويل نشاطه بديون حاملة للفائدة . والهدف من تحليل الرفع المالي لمصرف ما هو التأكد مما إذا كانت الإدارة قادرة على تحقيق أرباح تفوق الأموال المقترضة وكلفة تلك الأموال ، فإذا كان الأمر كذلك فإن المصرف المعني يحقق رفعاً مالياً مفضلاً (Favorable) وإلا فإنه يحقق رفعاً مالياً غير مفضلاً (Unfavorable) وإذا لم تكن للمصرف أية ديون حاملة للفائدة، فإنه لا يتعرض لأية مخاطرة رفع مالي، وفي مثل هذه الحالة فإن المخاطرة الوحيدة التي يواجهها المصرف هي مخاطرة التشغيل.

في قيم موجودات المصرف التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني (رمضان وجودة، ١٩٩٥ : ٥٥). ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة المصرف إلى الحاجة إليه في المستقبل، ويحتفظ بمثل هذا الاحتياطي لتغطية النفقات المتوقعة في المستقبل، مثال ذلك اندثار المباني، والأثاث، والعدد... الخ (آل علي، ٢٠٠٢ : ٥٠).

٣- الأرباح المحتجزة :

هي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الأرباح المعدة للتوزيع، لتنمية موارده المالية، وهذا المصدر فضلاً عن أنه يمثل نوعاً من الحماية للمودعين، فإنه يمثل وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار (آل علي، ٢٠٠٢ : ٥٠). فإذا ما كانت الأرباح المحتجزة كافية لتلبية احتياجات المصرف، فإنها تكون أفضل شكل من أشكال رأس المال الممتلك للمصرف لاستخدامه. والقاعدة العامة: هي أن على المصرف الذي يمكن تمويل كل احتياجاته من رأس المال داخلياً، من غير أن يترتب على ذلك ضرر لمالكيه أو لأسعار أسهمه، فإنه ينبغي أن يقوم بذلك. وعلى الرغم من ذلك، تبقى الأرباح المحتجزة ليست مصدر تمويل مجاني لرأس المال، إذ إن كلفة ما يحتجز من أرباح تتضمن أعلى قيمة من مقسوم الأرباح النقدية المستلمة اليوم، مقابل تلك المستلمة في المستقبل، وربما ينخفض سعر السهم بسبب مقسوم الأرباح النقدية الأقل (Hempel&Simonson,1999:339-341).

٤- فائض رأس المال:

ينشأ فائض رأس المال عن بيع أسهم المصرف بعلاوة (أو بخصم، وهنا يطرح من رصيد الفائض)، إذ يمثل الفرق جزءاً من حق الملكية ويوضع في حساب الفائض، ولا يسمح بتوزيع الأرباح من هذا الفائض، لأن ذلك يعد توزيعاً لأصل رأس المال (الشماح، ٢٠٠٢ : ١٩٨).

٥- حصة الأقلية (Minority Interests) في رؤوس أموال الشركات التابعة: التي تزيد الملكية فيها عن ٥٠% والموحدة ميزانياتها، وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة (عبد الفتاح، ١٩٩٣ : ٤٩).

٢- رأس المال المساند أو التكميلي Supplementary Capital ويشمل مأتي: أ- الاحتياطيات غير المعلنة: Undisclosed Reserves

هي الاحتياطيات التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها للجمهور، بشرط أن يتم حسابها وتميرها من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن تكون مقبولة لدى السلطات الرقابية (المصرف المركزي)، ومنسجمة مع القواعد المحاسبية، وهي تتكون من ذلك الجزء من الأرباح الصافية بعد الضريبة، على شكل فصلة ضمن الأرباح المحتجزة، حيث تسمح بعض الأقطار لمصارفها بأن تحتفظ بمثل هذه الاحتياطيات من غير الإفصاح عنها. ولكن على الرغم من أن هذا

الاحتياطي غير معلن في الميزانية العمومية، فإنه يشترط أن يتمتع بالنوعية والصفات نفسها التي يتمتع بها احتياطي رأس المال المعلن. (عبد الحميد، ٢٠٠١: ٨٦).

ب- احتياطات إعادة تقييم الموجودات:

هي الاحتياطات التي تنشأ عندما يتم تقييم مباني المصرف والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية. ويمكن أن تنشأ هذه الاحتياطات من مصدرين أساسيين، هما: (الشماع، ١٩٩٠: ٥٦).

(١) إعادة التقييم الرسمي والمعلن للموجودات الثابتة (ولاسيما المباني المصرفية) التي تظهر في الميزانية العمومية.

(٢) إعادة تقييم الأسهم المملوكة في الشركات الأخرى، والتي أصبحت أقياما في السوق تفوق كثيراً كلفتها الدفترية، وغالباً ما يعكس جزء محدود من هذا التحسن في القيمة ضمن احتياطات إعادة التقييم.

ج- مخصصات المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية الجيدة:

تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، وليست ظاهرة الآن. وهي لكونها متاحة من غير قيود لمواجهة الخسائر التي تتحقق لاحقاً، فهي مؤهلة للشمول ضمن مكونات رأس المال المساند. على أن تكون غير مخصصة لمواجهة ديون محددة بعينها، بشرط أن تكون في حدود (١.٢٥%) من الموجودات الخطرة، وقد ترتفع استثنائياً إلى (٢%). ويعود السبب في اشتراط مثل هذه النسب القصوى، إلى أن هذه المخصصات لا تعد متاحة بحرية لمواجهة الخسائر غير المشخصة التي قد تنشأ لاحقاً في مكونات المحفظة الاستثمارية، ومن ثم فهي لا تتمتع بالخصائص الأساسية لرأس المال (الشماع، ١٩٩٠: ١٩).

د- الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين:

يشمل هذا البند الأدوات التي فيها شيء من صفات رأس المال، فضلاً عن شيء من الصفات الموجودة في الدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها إلا بموافقة السلطات النقدية. ويشترط أن تكون متاحة لامتناع خسائر المصرف من غير اضطراره إلى التوقف عن العمل. وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية^(٣)، فضلاً عن أنها تسمح بتأجيل أعباء خدمتها (دفع الأرباح والفوائد) في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف بالوفاء بمثل هذه الالتزامات (عبد الفتاح، ١٩٩٣: ٥٠).

(٣) المقصود بدين الدرجة الثانية الديون طويلة الأمد التي يساهم بها المستثمرون الخارجيون في رأس مال المصرف، بحد أدنى للاستحقاق يبلغ سبع سنوات، وحد أعلى يبلغ خمساً وعشرون سنة، ويلتزم المصرف بدفع فائدة لحملتها بتاريخ مستقبلي ثابت، سواء أكانت عوائد المصرف جيدة أم غير جيدة (Makinen, 1991: 351)، وهي ليست مضمونة بأي موجودات

هـ - القروض المساندة (الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية):

هي ديون غير قابلة لاستيعاب الخسائر التي قد تتحقق، إلا عند تصفية المصرف فقط، ويشترط في هذه القروض المساندة أن لا تزيد آجالها عن خمس سنوات، على أن يخصم ٢٠% من قيمتها خلال السنوات الخمس الأخيرة من استحقاقها، وأن لا تتعدى قيمتها (٥٠%) من قيمة رأس المال الأساسي، لكونها غير مؤهلة لمواجهة خسائر المصرف الذي يزاول عمله، إنما تستخدم عند التصفية، ومن خصائص القروض المساندة في شكل سندات، أن ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين بالمصرف، وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك في حالة إفلاس المصرف، وتشمل الديون المساندة على الأسهم الممتازة ذات الأجل المحدد والقابلة للاستعادة (عبد الحميد، ٢٠٠١: ٨٦).

ثالثاً :- وظائف رأس المال الممتلك **Owned capital Equity function**

يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في المصارف التجارية بما يأتي :

(هندي ، ١٩٩٦ : ٧٧)

١. تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف إذ لا تمويل هذه البنود عن طريق الودائع ، ولكنها تمويل من خلال رأس المال المدفوع هو البند الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية المصرف .
٢. التوظيف في بداية حياة المصرف : إذ يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع ، لذلك فإن لرأس المال دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته .
٣. تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على الصمود امام الصعوبات التي تعترضه في أثناء عمله .
٤. يستخدم رأس المال الممتلك في دعم المصرف وزيادة استعدادات هالمالية في مواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة نشاطاته المختلفة . مثال ذلك : عدم قدرة المقترضين بتسديد أصل القروض والفوائد المترتبة عليها .

مصرفية ، ولكن في حالة التصفية يحصل مالكو السندات على مدفوعاتهم بعد المودعين والدائنين الآخرين ، لذا تعد من الدرجة الثانية .

٥. يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف إذ تحدد القوة التصويتية للمساهمين في التعيين أو انتخاب مجلس إدارة أو المدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها .

رابعاً – أساليب زيادة رأس المال الممتلك Ways of Increasing Owned capital Equity

يعد رأس المال الممتلك من العناصر الأساسية والمهمة التي يعتمد عليها المصرف التجاري في تحقيق الأمان للمودعين ، وفي زيادة ثقة السلطات الرقابية بقدرة المصرف على الوفاء في الظروف غير الاعتيادية ، ولاسيما وان المصارف التجارية من أكثر أنواع المنشأة الأعمال تعرضاً للمخاطر بمعنى ان انخفاض معين في الإيرادات يترتب عليه انخفاض اكبر في الأرباح ، بل قد تتحول تلك الأرباح إلى خسائر تلتهم رأس المال وتمتد إلى أموال المودعين ، لذلك تسعة المصارف التجارية إلى زيادة رأس مالها ، وهناك عدة أساليب لتحقيق ذلك ، ومن أهمها ما يأتي : (هندي ، ١٩٩٦ : ٧٧)

١. زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم عادية جديدة Issue of new common stocks
ويتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدياء ، أم تعرض للاكتتاب العام ، وفي الوقت الذي يمكن هذا الأسلوب المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة إلا ان هناك بعض الانتقادات عليه . (الهواري ، ١٩٧٨ : ٢٢)
أ - قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحي السهم الحالية ولاسيما إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هو اقل من الفوائد الحالية .
- ب يترتب على اعتماد هذا الأسلوب تحمل تكاليف إصدار الأسهم الجديدة، وكذلك تحمل تكاليف تسويقية ، وبعض المصاريف الإدارية .
- ت ان إصدار الأسهم الجديدة قد يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدياء في لحق الرقابة والإدارة ولاسيما في ضل اختلال القوة التصويتية لهم

٢. زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح Retained Earnings

تعد الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمنشأة المالية المصرفية ويعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها ، ومدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها ، ولذلك فان المصارف تسعى إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة منها أنها سوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع ولذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح الم تحققه وإضافتها إلى رصيد رأس المال الممتلك ، وعلى

- الرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا ان هناك بعض الانتقادات الموجه وهي)
 عبد الحميد ، ١٩٨١ : ٨٨)
 أ - يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية إذ غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيلاً في السنة الواحدة .
 ب - عدم ملائمة هذا الأسلوب لصغار المالكين الذين يعتمدون على هذه التوزيعات لتغطية احتياجاتهم الأساسية .
 ت - قد تولد آثار عكسية على القيمة الاسمية للأسهم ، أي ان قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون اكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح .

((المبحث الثاني: قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك))

Measuring range Owned Capital Competence

ان رأس المال الممتلك ينبغي ان يكون متيناً ولكن من الصعب من الناحية العملية تحدي متانة رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصرفي ككل ، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين بدقة . لقد فشلت بعض المصارف في العديد من الدول بسبب ضعف رؤوس أموالها المملوكة غير ان متانة رؤوس الأموال المملوكة لم تقف حائلاً أمام فشل مصارف أخرى في دول أخرى ، فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه ، ولكنه لا يضمن تلك السلامة لوحده بأي حال من الأحوال ، وإنما يجب ان تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه تحقق له السلامة . (العيساوي واللوزي ، ١٩٩٩ : ٣٤)

أولاً - نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات :

Owned Capital Ratio Assets Total

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات وتحتسب هذه النسبة على النحو الآتي :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

وعلى الرغم من ان نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين) فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين ، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي إلا انه تؤدي في

نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين ، يضاف إلى ذلك ان النسبة المذكورة لا تكفي للحكم على مدى كفاية أو متانة رأس المال الممتلك باعتباره خط إسناد لحماية أموال المودعين فتساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لمصرفين لا يعني ان مودعي هذين المصرفين يتعرضان لنفس القدر من المخاطر إذا ما تباينت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها أو تباينت درجة التقلب في الودائع (Rose,1999:481).

ثانياً - نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر :

Owned Capital Ratio Risky Assets

يقصد بالموجودات ذات المخاطر هي كل موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف الأخرى والسندات ال تي تصدرها الحكومة سواء كانت حوالات خزينة أم سندات قرض وسائر القروض للدوائر الحكومية أو شبه الحكومية أو شبه الرسمية بضمانة الحكومة هو تعهد الحكومة (وزارة المالية أو وزارة الخزانة) في الغالب بتسديد كل هذه القروض فيما لو عجزت الدوائر المقترضة عن التسديد ونظراً لان الحكومة تسيطر على إصدار العملة وتمتلك سلطة فرض الضرائب فانها تستطيع الوفاء بالتزاماتها في أي وقت تشاء (Nadler,1979:64). وتحسب هذه النسبة

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات ذات المخاطر} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات ذات المخاطر}} \times 100$$

وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف غذ ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية أو إذا ما فشل في تحميل احد القروض التي سبق ان قدمها لأحد الزبائن ، ويمكن ان يطلق على هذه النسبة (هامش الامان) المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة . ومما يذكر في هذا الصدد انه وفقاً لمفردات لجنة بازل الدولية التي أقرتها الدول الصناعية الكبرى تقضي بأن لا تقل نسبة رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) إلى الموجودات الخطرة عن (8%) (هندي ، ٢٠٠٠ : ٤١٨) .

ثالثاً - نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك

وفيما يأتي كيفية حساب هذه النسبة :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

ان أهمية هذه النسبة تعود إلى أنها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتلك لمعنى ان البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا كانت نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً على أساس ان ارتفاعها يعني حم اية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن زيادة في الأصول الخطرة .

رابعاً - نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض :

يتم حساب نسبة حقوق الملكية (رأس المال الممتلك) إلى القروض بقسمة رأس المال الممتلك على مجموع القروض أي ان :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع القروض}} \times 100$$

وكما هو واضح تعتبر هذه النسبة مقياس لهامش الأمان في مواجهة الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض .

ويعاب على هذه النسبة تجاهلها الحقيقة ان بعض القروض ليست في حاجة إلى هامش الأمان ، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني لذا قد يكون من الافضل ايجاد هامش الامان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني وبدأ تظهر النسبة السابقة على النحو الآتي :

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع القروض دون ضمان عيني}} \times 100$$

خامساً - نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار:

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الاستثمارات فضعف هذه النسبة يعني أن المصرف أعتمد على الودائع في تحمل الخسائر لذا سميت بهامش الامان في مقابلة مخاطر الاستثمارات .

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمار}} \times 100$$

قياس اثر التغيير في رأس المال الممتلك على القابلية الايرادية

تهتم ادارة المنشآت المالية والمصرفية في السعي إلى تحقيق الاستثمار الامثل ، وذلك لتحسين قدرة وقابلية المنشآت على توليد الايرادات والقابلية الايرادية تمثل العلاقة بين صافي الربح

مجموع الودائع لسنة ٢٠٠٩ = ٤٥٢٥١٥ مليون دينار .

مجموع الودائع لسنة ٢٠٠٨ = ٤٣١١٠٠ مليون دينار .

ج- مجموع الموجودات = مجموع الموجودات في الجان الأيمن من الميزانية

مجموع الموجودات لسنة ٢٠٠٩ = ٥٥٧٥٤٠ مليون دينار .

مجموع الموجودات لسنة ٢٠٠٨ = ٥٦٩٦٨٨ مليون دينار .

د- الموجودات ذات المخاطر = كل الموجودات باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنك

المركزي والأرصدة لدى المصارف الأخرى والعملة الأجنبية والذهب والسندات التي تصدرها الحكومة

والقروض للدوائر الحكومية او شبه الرسمية بضمان الحكومة .

الموجودات ذات المخاطر = الاستثمارات + الائتمان النقدي + المدينون + الموجودات الثابتة

الموجودات ذات المخاطر لسنة ٢٠٠٩ = ٧٧٠٦٨ + ٦٣٨٠٠ + ١٣٩٤٤ + ٤٦٩٨٤

= ٢٠١٧٩٦ مليون دينار .

الموجودات ذات المخاطر لسنة ٢٠٠٨ = ١٨٧٥٩٨ + ١٦٥٣٩ + ١١١٦٨٣ + ٣٦٤١٤

= ٣٥٢٢٣٤ مليون دينار .

١- نسبة المال رأس الممتلك الى مجموع الموجودات = $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}}$

هذه النسبة لسنة 2009 = $100 \times \frac{75547}{557540}$

= ١٣.٤ %

هذه النسبة لسنة 2008 = $100 \times \frac{63841}{569688}$

= ١١.٢ %

٢- نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطرة = $100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات ذات المخاطرة}}$

$$100 \times \frac{75547}{201796} = \text{هذه النسبة لسنة 2009}$$

$$\% 37.4 =$$

$$100 \times \frac{63841}{352234} = \text{هذه النسبة لسنة 2008}$$

$$\% 18.1 =$$

$$3 - \text{نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع} = 100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الودائع}}$$

$$100 \times \frac{75547}{452515} = \text{هذه النسبة لسنة 2009}$$

$$\% 16.6 =$$

$$100 \times \frac{63841}{431100} = \text{هذه النسبة لسنة 2008}$$

$$\% 14.8 =$$

$$4 - \text{نسبة رأس المال الممتلك الى القروض} = 100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع القروض والسلف}}$$

$$100 \times \frac{75547}{63798} = \text{هذه النسبة لسنة 2009}$$

$$\% 118.4 =$$

$$100 \times \frac{63841}{15516} = \text{هذه النسبة لسنة 2008}$$

$$\% 411.4 =$$

$$5 - \text{نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات} = 100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمارات}}$$

$$100 \times \frac{75547}{77068} = \text{هذه النسبة لسنة 2009}$$

$$100 \times \frac{63841}{187598} = \text{هذه النسبة لسنة 2008}$$

$$\% 34 =$$

ثانياً :- قياس اثر التغير في رأس المال الممتلك والودائع في القابلية الايرادية

أ- مجموع رأس المال الممتلك والودائع = رأس المال الممتلك + مجموع الودائع

$$\text{حساب هذه المعادلة لسنة 2009} = 75547 + 452515 = 528062$$

$$= 528062 \text{ مليون دينار .}$$

$$\text{حساب هذه المعادلة لسنة 2008} = 63841 + 431100 = 494941$$

$$= 494941 \text{ مليون دينار .}$$

ب- مجموع صافي الأرباح المتحققة = مجموع رأس المال الممتلك والودائع × معدل العائد على الاستثمار

$$100 \times \frac{\text{الربح صافي}}{\text{الموجودات مجموع}} = \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

$$100 \times \frac{12230}{557540} = 2009 \text{ معدل العائد على الاستثمار لسنة}$$

$$= 2.2 \%$$

$$100 \times \frac{14027}{569688} = 2008 \text{ معدل العائد على الاستثمار لسنة}$$

$$= 2.4 \%$$

$$\text{مجموع صافي الأرباح المتحققة لسنة } 2009 = 528.62 \times 0.022 =$$

$$= 11.617364 \text{ مليون دينار .}$$

$$\text{مجموع صافي الأرباح المتحققة لسنة } 2008 = 494941 \times 0.024 =$$

$$= 11.878584 \text{ مليون دينار .}$$

$$ج- \text{معدل العائد على رأس المال الممتلك} = \frac{\text{مجموع صافي الربح المتحقق}}{\text{رأس المال الممتلك}} \times 100$$

$$100 \times \frac{1662034}{75547} = 2009 \text{ حساب هذه المعادلة لسنة}$$

$$= 21.86 \%$$

$$100 \times \frac{1532184}{63841} = 2008 \text{ حساب هذه المعادلة لسنة}$$

$$= 23.99 \%$$

$$د- \text{الأرباح عتلة} = \frac{\text{معدل العائد على رأس المال الممتلك}}{\text{معدل العائد على الاستثمار}}$$

$$\frac{21.86 \%}{2.2 \%} = 2009 \text{ حساب هذه المعادلة لسنة}$$

$$= 9.93 \text{ مرة .}$$

$$\frac{23.99 \%}{2.4 \%} = 2008 \text{ حساب هذه المعادلة لسنة}$$

$$= 9.99 \text{ مرة .}$$

تحليل النتائج - ج :

١- ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات من ١٢.٢% عام ٢٠٠٨ الى ١٣.٥ % عام ٢٠٠٩ مما يعكس ارتفاع قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر في الموجودات عموماً. وعند مقارنة نسب هذا المؤشر مع النسب المتعارف ع ليها في المصارف العربية جدول (١) حيث تراوحت ما بين (٦% - ١٢%) وجد أنها أعلى مما هو مطبق في المصارف العربية والأجنبية . ويؤخذ على هذا المؤشر كونه يتضمن كل الموجودات بما فيها الموجودات الثابتة . وان زيادة هذه النسبة الى ١٣.٥% عام ٢٠٠٩ على اعتبار ان في ذلك حماية لحقوق المودعين وهذا ما يهدف اليه البنك المركزي العراقي .

٢- ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطرة من ١٨.١% عام ٢٠٠٨ الى ٣٧.٤ عام ٢٠٠٩ مما يعكس ارتفاع قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف ، أي بمعنى ان نسبة هامش الامان المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة كبير. وعند مقارنة نسب هذا المؤشر مع النسب المطبقة في المصارف العربية والاجنبية التي تتراوح ما بين (٥% - ١٥%) وجد انها تم تجاوزها بالنسبة الى المصرف مما يدل على قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر .

٣- ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع من ١٤.٨% عام ٢٠٠٨ الى ١٦.٦% عام ٢٠٠٩ والذي يشير الى ارتفاع قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك وعند مقارنة نسب هذا المؤشر مع النسب المطبقة في المصارف العربية والاجنبية التي تتراوح ما بين (٦% - ١٥%) وجد انها تم تجاوزها بالنسبة للمصرف .

٤- انخفضت نسبة رأس المال الممتلك الى القروض من ٤١١.٢٥ عام ٢٠٠٨ الى ١١٨.٤% عام ٢٠٠٩ وهذا يعكس انخفاض هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك تجاه القروض . ولكن عند النظر الى النسبة لسنة ٢٠٠٩ نجد بأن رأس المال الممتلك قادر على مواجهة مخاطر الفشل في استرداد الاموال المستثمرة من القروض .

٥- ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات من ٣٤% عام ٢٠٠٨ الى ٩٨% عام ٢٠٠٩ والذي يؤشر قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين .

وعند مقارنة نسب هذا المؤشر المطبقة في المصارف العربية والأجنبية التي تتراوح ما بين (٢% - ١٢٣%) نجد بأنها مقبولة .

من خلال نتائج النسب الخمسة أعلاه يتبين انها جميعاً تشير الى ارتفاع قدرة وقابلية رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر سواء أكانت في مجموع الموجودات او في الموجودات ذات المخاطر او في الودائع او في القروض او في مجموع الاستثمار في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع عام ٢٠٠٨ ، وبالتالي فإن اداء المصرف جيد .

أما فيما يتعلق بتحليل نتائج العلاقة بين الموارد المالية المتاحة (رأس المال الممتلك والودائع) والقابلية الايرادية للمصرف فإنه يتضح بأن مجموع الموارد المالية المتاحة قد ارتفعت من (٤٩٤٩٤٢ مليون دينار) عام ٢٠٠٨ الى (٥٢٨٠٦٢ مليون دينار) .

أما فيما يتعلق بمجموع الارباح المتحققة نجد انها انخفضت ولكن بمقدار قليل فقد وصلت في عام ٢٠٠٨ (١١٨٧٨٥٨٤ مليون دينار) أما في عام ٢٠٠٩ بلغت (١١٦١٧٣٦٤ مليون دينار) ، مما انعكس ذلك الانخفاض على كل من معدل العائد على رأس المال الممتلك لسنة ٢٠٠٨ حيث بلغ ١٨.١٦% اما في سنة ٢٠٠٩ فقد بلغ ١٥.٣% ، وعلى عتلة الارباح حيث بلغت نسبتها في عام ٢٠٠٨ ٧.٧٥ مرة أم في عام ٢٠٠٩ بلغت ٦.٩ مرة . وهذا يعني ان الزيادة المتحققة في كل من أس المال الممتلك والودائع قد أثرت سلباً على القابلية الايرادية مما تتطلب الامر دراسة وتحليل هذه السياسات ، وهذا يعني أن نسبة الزيادة في مجموع صافي الارباح المتحققة هي اقل من نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك بدليل انخفاض معدل العائد على رأس المال الممتلك من ١٨.١٦% عام ٢٠٠٨ الى ١٥.٣% عام ٢٠٠٩ في ظل ثبات معدل العائد على الاستثمار .

جدول (١) نسب مؤشرات كل من معايير رأس المال الممتلك المصرفي والعائد المصرفي في

المصارف العربية والأجنبية

النسب	المؤشر
٦% - ١٥%	رأس المال / الودائع
٦% - ١٢%	رأس المال / إجمالي الموجودات
٥% - ٢٥%	رأس المال / الموجودات الخطرة
٧% - ٩%	رأس المال / القروض
٢% - ١٢٣%	رأس المال / الاستثمارات

(Source :Bagchi ,2000 : 550)

جدول (٢) الميزانية العمومية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

الموجودات	٢٠٠٩/١٢/٣١ (مليون دينار)	٢٠٠٨/١٢/٣١ (مليون دينار)
الموجودات المتداولة		
التقدي	٣٥٥٧٤٤	٢١٧٤٣٤
الاستثمارات	٧٧٠٦٨	١٧٨٥٩٨
الائتمان النقدي	٦٣٨٠٠	١٦٥٣٩
المدينون	١٣٩٤٤	١١١٦٨٣
موجودات غير متداولة	٤٦٩٨٤	٣٦٤١٤
اجمالي الموجودات	٥٥٧٥٤٠	٥٦٩٦٦٨
المطلوبات المتداولة		
حسابات جارية وودائع	٤٥٢٥١٥	٤٣١١٠٠
التخصيصات	١٠٧٨٦	١٠٧٢٧
الدائنون	١٨٦٩٢	٦٤٠٠٠
مجموع المطلوبات المتداولة	٤٨١٩٩٣	٥٠٥٨٢٧
حقوق المساهمين		
رأس المال	٥٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
الاحتياطيات	٢٠٥٤٧	٢١٨٤١
مجموع حقوق المساهمين	٧٥٥٤٧	٦٣٨٤١
مجموع الموجودات وحقوق الملكية	٥٥٧٥٤٠	٥٦٩٦٦٨

المصدر : النشرة الدورية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار .

الاستنتاجات :

- ١- يحظى مفهوم رأس المال المصرفي الممتلك بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية ، نظراً لخصوصية العمل المصرفي وسماته المرتبطة بإطراف متعددة ومتعارضة في الوقت نفسه ، فضلاً عما يتعرض له العمل المصرفي من مخاطر ناشئة عن عوامل داخلية مرتبطة بنشاط المصرف وأدارته وعوامل خارجية تنتج عن تغير الظروف التي يعمل بها .
- ٢- على الرغم من الأوضاع غير الطبيعية التي يمر بها القطاع المصرفي العراقي نلاحظ ان المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبة كفاية رأسمالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي .

- ٣- ترتب على ظهور الازمات المصرفية والمالية ضرورة بناء أسس وقائية دفاعية للمصارف من شأنها الحد من توسع تلك الأزمات وتكرارها وذلك عبر الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية ذات الاختصاص في المجال المالي والمصرفي .
- ٤- تعد قضية تحديد رأس المال الذي يجب ان يمتلكه المصرف ومكونات رأس المال من القضايا المثيرة للجدل الطويل والمتواصل فالإطراف المختلفة ذات المصالح المتفاوتة في كيفية تشغيل المصرف تتبنى وجهات نظر مختلفة بشأن أهمية رأس المال ووظائفه وأهم هذه الأطراف المصارف المركزية والمساهمون والمودعون والادارات المصرفية .
- ٦- صعوبة التوازن بين احكام السلطات الرقابية وقدراتها المسندة الى معايير رأس المال وبين اجتهادات الادارات المصرفية .
- ٧- تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد المصرفي الذي يترتب عليه تعظيم ثروة المالكين للمصرف.
- ٨- على الرغم من ان نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات تعد من النسب التقليدية التي ينظر البنك المركزي بشئ من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك الا انها تعاني من بعض العيوب أهمها تعارضها مع مصلحة المساهمين ، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف اليه البنك المركزي ، الا انها تؤدي في نفس الوقت الى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين .
- ٩- تقيس نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات ذات المخاطر مدى الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف اذا ما انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية .
- ١٠- أن أهمية رأس المال الممتلك الى الودائع تعود الى انها تعطي صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتلك بمعنى ان البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة اذا كانت نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً على أساس أن ارتفاعها حماية للمودعين .
- ١١- تعد نسبة رأس المال الممتلك الى القروض مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض .
- ١٢- أظهرت نتائج تحليل المؤشرات الخمسة لاحتساب كفاية رأس المال الممتلك الخمسة أنها تشير جميعاً الى قدرة أفضل لرصيد رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر سواء أكانت في مجموع الموجودات أو في الموجودات ذات المخاطر أو في الودائع أو في مجموع الاستثمار في عام ٢٠٠٩

مقارنة عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ ، وبالتالي فإن المصرف في عام ٢٠٠٩ كان أفضل منه في عام ٢٠٠٨ ، أي أن رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار تسير نحو الأحسن .

١٣- أما فيما يتعلق في تحليل نتائج العلاقة بين الموارد المالية المتاحة (رأس المال الممتلك والودائع) والقابلية الايرادية للمصرف فإنه يتضح بأن مجموع الموارد المالية المتاحة قد زادت في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ ، ألا أن هذه الزيادة قد ساهمت سلبياً في القابلية الايرادية حيث انخفض معدل العائد على رأس المال الممتلك في عام ٢٠٠٩ عن عام ٢٠٠٨ ، وهذا يعني أن نسبة الزيادة في مجموع صافي الأرباح المتحققة هي أقل من نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك بدليل انخفاض معدل العائد على رأس المال الممتلك من عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٩ في ظل ارتفاع معدل العائد على الاستثمار .

التوصيات :-

١- أن الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي العراقي يجب أن يتعدى في تأمين سلامة المراكز المالية للمصارف للتأكد من الالتزام بمعايير كفاية رأس المال الممتلك المصرفي الى التثبت من وجود الضمانات الكافية للتسهيلات الممنوحة ، ووجود الانسجام والاتساق الكامل بين اجال مصادر الأموال واستخداماتها .

٢- اتسمت نتائج تحليل المؤشرات الخمسة المتمثلة بكفاية رأس المال الممتلك المصرفي الى قدرة أفضل لرصيد رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر لذلك على المصرف أن يهتم اهتمام كبير في زيادة رأس المال الممتلك لما له من قدرة كبيرة في مواجهة الخسائر وهذا يحتم قبول فرضية الدراسة.

٣- أن الزيادة المتحققة في كل من رأس المال الممتلك والودائع قد أثرت سلباً على القابلية الايرادية للمصرف مما يتطلب الأمر دراسة وتحليل السياسات بشكل أفضل .

٤- ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير والخطوات من قبل المصارف ذاتها لتأمين الموارد المالية المتاحة للمصارف .

٥- على المصرف التأكد من انه يحتفظ بحد ادنى من أمواله الذاتية لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب اية خسائر متوقعة مع إعطاء أصحاب المصارف والمديرين حافزاً لادارة المصرف على نحو سليم .

٦- ضرورة بناء أسس وقائية ودفاعية للمصرف من شأنها الحد من توسع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية ذات الاختصاص في المجال المالي والمصرفي .

- ٧- على إدارة المصرف الاهتمام بنوعية أعمالها التجارية والاستثمارية لما له من أثر كبير على زيادة العائد المصرفي الذي يمثل مصدر ثقة المودعين و الدائنين في المصرف فضلاً عن كونه أحد الوسائل لزيادة رأسمال المصرف .
- ٨- على المصرف أن يستطيع الموازنة أو المبادلة بين المخاطرة والعائد لما له من أثر كبير على تعظيم ثروة المالكين للمصرف .
- ٩- على المصرف أن يحافظ على وتيرة الزيادة في رأس المال الممتلك من سنة لآخرى ، وذلك نظراً للحماية التي يقدمها في مواجهة الخسائر التي يتعرض لها .
- ١٠- ضرورة تبني سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد المخاطرة الائتمانية ومتابعتها ومراقبتها وتحديد مخاطر سعر الفائدة وغيرها في نشاطاته الاقراضية والاستثمارية سواء على المستوى المحلي أم الدولي والاحتفاظ برأسمال احتياطي أزاء تلك المخاطر .

المراجــــــــع : ع

أولاً :- الكتب العربيــــــــة :

- ١- آل علي، رضا صاحب أبو حمد، " إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر " ، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢-١٤٢٣هـ.
- ٢- الشماع ، خليل محمد حسن، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٨٧ .
- ٣- الهواري ، سيد ، إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٤- اللوزي ، سليمان احمد ، زويلف ، مهدي حسن ، الطروانة ، مدحت ابراهيم ، إدارة البنوك ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان ، ١٩٩٧ .
- ٥- حرفي، عبد الغفار وأبو قحف، عبد السلام، " الإدارة الحديثة في البنوك التجارية " ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩١ .
- ٦- رمضان ، زياد ، جودة ، محفوظ ،الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر ، عمان، ٢٠٠٠ .
- ٧- عبد الحميد ، طلعت ، إدارة البنوك_مدخل تطبيق مكتبة عين شمس، ١٩٨٧ .
- ٨- هندي ، منير ابراهيم ، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات ، الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ١٩٩٦ .

ثانياً :- الكتب الأجنبية :—

- 9- Bagchi , S.k. – Credit Risk Management – person education Limited, 1 st. ed. 2000, England, uk.
- 10- Dickerson , B., Campsey , B., and Brigham , E., Introduction to Financial Management , orgeon atate university , The Dregden press , 1995 .
- 11- Hempel, Georgett, and Simonson, Donald G. Bank Management.(Text and cases) – Jhon Wiely and Sons Inc. 5Th Ed. 1999 USA .
- 12- Jessup, paul F – Modern Bank management –West publishing Co. 2000 , Minnesota , USA.
- 13- Kocch, Tlmothy W.X Mac Donald , scott – Management of Banking – 6th . ed . Thomson south –western _2006, USA .
- 14- Rose, Peters . – Bank Management and financial services – 6th .Ed . McGraw- Hill co. 2005 USA .
- 15- Rose – pebers – Commercial Bank Management – 5th . ed . McGraw – Hill Irwin , 2002 .USA .
- 16- Sinkey , J., Commercial Bank Financial Management . In the Financial , Services Industry , university of Georgia , Athens , Prentic Hall ,1998